

الدمج الاجتماعي للموهوبين ذوي الإعاقة: التحديات والحلول

في ضوء نموذج مقترح لمهارات التواصل الاجتماعي

د. سليمان رجب سيد أحمد الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم التربية الخاصة

كلية التربية - جامعة طيبة

ssheikh@taibahu.edu.sa

دراسة مقدمة الى المؤتمر الدولي للموهوبين بالرياض ٤ فبراير ٢٠١٩ م

الملخص: تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق وتأكيد الشمولية والاجتماعية للأشخاص الموهوبين ذوي الإعاقة

من خلال الدمج الاجتماعي المتكامل، وتناول تحدياته ومتطلباته، ومقترحات التمكين والحلول المتاحة لمستقبل أفضل وحياة طبيعية. وتعتمد الدراسة الحالية تعريفات ومفاهيم الإعاقة كما وردت بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام رعاية المعوقين بالملكة العربية السعودية، وتسعي الدراسة الحالية الى تقديم إجابة منهجية للأسئلة التالية: ما هو واقع الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؟ - ما هي متطلبات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؟ - ما هي تحديات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؟ - ما هي الحلول المتاحة لتفعيل الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؟

وتتمثل منهجية الدراسة الحالية في المنهج الوصفي التحليلي المستند الى الأدلة والشواهد والبراهين المبنية على نتائج الدراسات والأبحاث العلمية. والى الشواهد الميدانية والأمثلة والتجارب العملية. ورصد حالات ومقترحات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الصعوبات والتيسيرات المجتمعية الى تستهدف دمجهم الاجتماعي، وصولاً الى استشراف مستقبل التوافق الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

The current study aims at achieving and confirming the social and social inclusion of talented people with disabilities through integrated social inclusion, addressing its challenges and requirements, enabling proposals and solutions for a better future and a normal life. The current study is based on the definitions and concepts of disability as contained in the International Convention on the Rights of Persons with Disabilities and the system of care for the disabled in Saudi Arabia. The current study seeks to provide a systematic answer to the following questions: What is the reality of social integration of persons with disabilities? - What are the requirements for social integration of persons with disabilities? - What are the challenges of social inclusion for persons with disabilities? - What solutions are available to activate the social inclusion of persons with disabilities? The methodology of the present study is descriptive analytical methodology based on evidence, evidence and evidence based on the results of studies and scientific research. And field evidence, examples and practical experiences. And to explore the future of social compatibility for persons with disabilities.

المقدمة:

لأجل الحياة الطبيعية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع، وإدراكا بأن الإعاقة تمثل تنوعا بشريا وليست وصمة سلبية؛ تأتي أهمية الدراسة الحالية في الاهتمام بالدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وإذ تهتم برامج التدخل بالجوانب الأكاديمية وتحمل أو تؤخر الاهتمام بالمهارات والكفايات الاجتماعية على أهميتها القصوى لما تمثله من أولوية ولكونها هي الهدف الأكبر والمخرج النهائي من كل عمليات الدمج، متمثلة في: التوافق والتكيف الاجتماعي لكل فتاة ومعاق. ولذا هدفت التشريعات والقوانين المحلية والإقليمية والعالمية إلى الحماية الاجتماعية وإبراز الحقوق الاجتماعية كحق لكل الأشخاص ذوي الإعاقة، وممارسة مهنية وتربوية وحقوقية في كل برامج التنمية المستدامة والعمل المؤسسي والخيري الذي يستهدف ذوي الإعاقة أو من أعمالهم أنفسهم. ومع هذه البديهيات التي أكدتها احتياجات الأسر، والدراسات والبحوث العلمية، وحتمتها التشريعات الدولية؛ تبقى الممارسات الميدانية وترتيب الأولويات في المهام الوظيفية والتدخلات العلاجية تلاقي عددا من التحديات والمتطلبات لصياغة أفضل الممارسات لتشجيع ودعم التعليم الشامل والاندماج الاجتماعي المتكامل.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة الحالية بحثيا في الإجابة المنهجية على الأسئلة التالية:

- ما هو واقع الدمج الاجتماعي للموهوبين ذوي الإعاقة؟
- ما هي متطلبات الدمج الاجتماعي للموهوبين ذوي الإعاقة؟
- ما هي تحديات الدمج الاجتماعي للموهوبين ذوي الإعاقة؟
- ما هي الحلول المتاحة لتفعيل الدمج الاجتماعي للموهوبين ذوي الإعاقة؟

أهداف الدراسة:

إن الغاية الكبرى لكل برامج التأهيل والدمج، بل وبرامج الوقاية والتدخل المبكر تركز على إنسانية واجتماعية الأفراد ذوي الإعاقة. فالمستهدف صحيا وتعليميا وتأهيليا للأشخاص ذوي الإعاقة هو الوصول إلى دمجهم اجتماعيا مما يشعرهم بالقبول والاندماج الطبيعي بلا قيود، ويأخذ بأيديهم نحو التوافق والتكيف الاجتماعي. لذا تهدف الدراسة الحالية إلى التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي في عملية الدمج من خلال دراسة متطلبات وتحديات وحلول الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. كما تهدف الدراسة الحالية إلى عرض نموذج التواصل الاجتماعي لتيسير الدمج الاجتماعي لذوي الإعاقة في ضوء ماورد بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من معايير وحقوق واشتراطات ملزمة للدول والمؤسسات والهيئات، كما تعرض الدراسة لبعض بنود اللائحة التنفيذية معايير الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل التمكين والوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مناحي الحياة وفي كل المجتمع ضمن الحياة الطبيعية.

منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة الحالية في المنهج الوصفي التحليلي المستند الى الأدلة والشواهد والبراهين المبنية على نتائج الدراسات والأبحاث العلمية. والى الشواهد الميدانية والأمثلة والتجارب العملية. ورصد حالات ومقترحات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الصعوبات والتيسيرات الاجتماعية الى تستهدف دمجهم الاجتماعي، وصولا الى استشراف مستقبل التوافق الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

مصطلحات الدراسة:

تلتزم الدراسة الحالية بما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) حول مفاهيم الإعاقة وتعريفاتها وتصنيفاتها المعتمدة دوليا، ونظام رعاية المعوقين بالملكة العربية السعودية (٢٠٠٢)، وما ورد بشأن الحقوق الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي سيتم تناولها في هذه الدراسة بالرصد والتحليل من أجل تحديد متطلبات واستشراف مستقبل الدمج الاجتماعي في ضوء نموذج الدراسة الحالية حول مهارات التواصل الاجتماعي كمساند لتحقيق الدمج الاجتماعي.

محاور الدراسة:

أولاً: الدمج الاجتماعي ومهارات التواصل الاجتماعي

يمثل الدمج الاجتماعي المحور الرئيس في هذه الدراسة، وقد تعددت الأدبيات التي تناولت المفهوم والمتطلبات والمعوقات والمميزات مما هو تأصيل نظيري وفلسفي لا غني عنه لبيان مفهوم الدمج والتكامل والشمول وتحديد المقصود بالدمج الاجتماعي والمجتمعي وهو ما تنطلق الدراسة الحالية بناء على خلاصته مما هو أضحى متفق عليه بين المتخصصين. وتغيرت النظرة للدمج تاريخيا وانتقلت من التنظير الى التوجه التطبيقي وقابلت عدة تحديات وعقبات ومعوقات تم اختبارها والتوقف عندها وطرح الحلول العملية لها على اختلاف البيئات والثقافات الحاضرة لها، بل وتطورت المفاهيم لعملية الدمج الى التكامل من ثم التمكين والجدارات والتعليم الشامل. وتركز الدراسة الحالية على طرح انموذج لمهارات التواصل الاجتماعي نمو وأهمية كمدخل عملي يجمع أطراف عملية الدمج والتواصل معا ويعد مدخلا لاستشراف مستقبل الدمج الاجتماعي في حدود متغيرات مجتمعنا وبيئتنا الحالية. وعلميا وعمليا ولتحقيق الدمج الاجتماعي؛ فإن التواصل الاجتماعي كمهارة في العمق هي مهارة رئيسة تجمع كل أطراف العملية الدمجية والتواصلية. ومما لا شك فيه أن تعطل أو قصور مهارات التواصل الاجتماعي لدى الفرد نذير خطر على نموه النفسي والاجتماعي والتعليمي، إذ تعد تلك المهارات ذات طبيعة معيقة للشخصية حال فقدانها، كمثل قوتها البنائية المؤثرة في هيكل الشخصية.

وأكدت وود Wood (٢٠٠١) أن "حرية بنى آدم هي حريته في أن يتواصل Freedom To Communicate؛ وتأكيده هارتلي Hartley (١٩٩٣) أن "أي شيء نفعله مع الآخرين يتضمن بالضرورة تواصلًا من نوع ما." (Hartley, 1993, p. 1) وبما قاله فتحي يونس وآخرون (٢٠٠٤) من أن "التواصل هو وسيلة الإنسان الأساسية للحياة على هذه الأرض، ولخلافة الله سبحانه وتعالى فيها." ولأن الدمج المجتمعي والتواصل الاجتماعي عملية مؤثرة في المجتمع كله، أكدت وود Wood (١٩٨٢) على أن "التواصل يمثل قوة أساسية في توجيه الناس والتحكم فيهم؛ فالتواصل الفعال ربما هو العملية الهامة والوحيدة لتأسيس علاقات اجتماعية جيدة. فلننمي العلاقات الاجتماعية، فنحن في حاجة لأن ننمي مهارات التواصل. والتواصل الجيد له تأثير كبير على جودة الحياة الشخصية والمهنية والاجتماعية فلا نجاح بغير تواصل." (Wood, 1982, pp. 5: 9)

والدمج والتواصل الاجتماعي كما بين حمدان فضه (١٩٩٩) لا ينفصل بحال من الأحوال عن الهدف الرئيسي للتربية، وهو "إنماء الشخصية بمختلف جوانبها سواء كانت التربية في إطار الأسرة، أو إطار المؤسسات التعليمية؛ فإن الهدف هو إنماء شخصية الطالب القادر على التواصل مع ذاته أولاً ومع الآخرين ثانياً تواصلًا بدنيًا وعقليًا ووجدانيًا واجتماعيًا وخلقياً. فتتمة القدرة على التواصل لدى الفرد إنما تجمع بين طياتها كافة الأهداف العامة والخاصة للتربية." (حمدان فضه، ١٩٩٩، ص ٢٦٢)

وكما يقول لورانس شايبروا (٢٠٠٢) فإن "حديث الشخص عما يختلج في ذاته، هو الطريقة المثلى لفهم عواطفه والتحكم فيها. فمقدرة الطفل علي أن يحول عواطفه إلى كلمات، يعتبر جانباً ضرورياً بالنسبة له لإرضاء احتياجاته الأساسية. ففي داخل الأسر التي يكبت أفرادها مشاعرهم، ويتجنبون التواصل العاطفي، يصاب الأطفال "بالخرس الشعوري". بينما يصرح الطب النفسي بأن الناس يستطيعون تعلم لغة العواطف في جميع الأعمار، مثلها مثل أية لغة أخرى. فالأشخاص الذين يتحدثون عن عواطفهم بالتفصيل الدقيق هم الأشخاص الذين تعلموا لغة العواطف في سن صغيرة." (لورانس شايبروا، مترجم، ٢٠٠٢، ص ٣٧٠)

وقد بينت زينب شقير (٢٠٠١) أهمية التفاعل الاجتماعي في نقطتين هما: إشباع الحاجات النفسية الأساسية للفرد مثل الحاجة إلى النجاح والتوافق والتواجد الاجتماعي، والحاجة النفسية إلى التقدير الاجتماعي. وتنمية الهوية النفسية – الاجتماعية للفرد. فكلما كان الفرد على وعي بأساليب ومهارات التواصل، وبكيفية تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين، كلما تنوعت فرص الحياة الاجتماعية، والنجاح الاجتماعي، ومن ثم تحقيق الذات. (زينب شقير، ٢٠٠١، ص ١٢)

وأوضح محمد أبوحلاوة (٢٠٠١) أهمية التفاعل والتواصل الاجتماعي على النحو الآتي: -

أ- أن النمو والتقدم المعرفي والاجتماعي والأكاديمي للطفل يتوقف على كفاءة ومستوى مهارات التواصل الاجتماعي؛ مما يستدعي التدخل ببرامج ومداخل تنمية لتحسين قدرات الطفل.

ب- أن القدرة على التواصل الاجتماعي الإيجابي الفعال، هي المحدد الأساسي لما يطلق عليه نوعيه أو جودة الحياة A quality of life؛ والتي يتحصل الإنسان من خلالها على الإحساس بالجدارة والكفاءة والقيمة الذاتية. ويجول أي قصور في هذه المهارات دون مشاركة الطفل في أنشطة الحياة اليومية، بما تطرحه من خبرات ومواقف وأحداث تفاعل اجتماعي.

ج- أن التواصل الإيجابي الفعال يعطي الطفل الفرصة لتكوين صورته عن ذاته. أي أن هويته تتشكل ويعاد تشكيلها من خلال التواصل الاجتماعي؛ فالطفل يدرك ذاته من خلال ردود أفعال الأشخاص الآخرين تجاهه.

د- أن القصور في مهارات اللغة والتواصل لدى الطفل يترتب عليه مواجهته لمشاكل وصعوبات في التفاعل مع الأقران، وبالتالي تعرضه للرفض وعدم التقبل، مما يؤدي إلى العديد من الأعراض البدنية نفسية المنشأ، مثل الصداع، وآلام المعدة، والعديد من الأعراض الدالة على سوء التوافق النفسي والاجتماعي، مثل: القلق، وتدني أو انخفاض تقدير الذات، وتجنب المدرسة. (محمد أبوحلاوة، ٢٠٠١، ص ٩١)

وأوضحت آمال باظه (٢٠٠٣) أهمية عملية التواصل والتفاعل على هذا النحو: -

أ- يستطيع الفرد إشباع حاجاته الأساسية البيولوجية والنفسية من خلال عملية التواصل؛ التي تبدأ بعلاقة الطفل بأمه للحصول على الغذاء والأمن النفسي في وقت واحد، ثم تتطور عملية التواصل مع كل أفراد الأسرة، وبعد ذلك تتسع دائرة العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة، وتتكون الصداقات والجماعات.

ب- يستطيع الفرد تحقيق مشاعر الانتماء لجماعة ما، أو لمجتمع ما، من خلال عملية التواصل.

ج- تمكن عملية التواصل الفرد من تحقيق ذاته وتأكيد لها في تفاعله مع الآخرين، من خلال التعبير عن ذاته ومشاعره واحتياجاته وقيمه واتجاهاته.

د- يؤدي نجاح التواصل مع المجتمع المحيط بالفرد إلى تخفيف التوتر، وإلى الانسجام في العلاقات الاجتماعية مع المحيطين به.

هـ- ينمي التواصل المهارات اللغوية المسموعة والمقروءة، وأيضا المهارات الاجتماعية.

و- ينمي التواصل العمليات العقلية الأساسية، كالإدراك والانتباه والتفكير والتخيل والتذكر؛ فضلاً عن كون هذه العمليات أساسية في حدوث التواصل الجيد. فقد عمدت دراسات عديدة إلى تنمية مهارات التواصل، وأدى ذلك في غالبيتها إلى التأثير إيجابياً على العمليات العقلية السابقة. (آمال باظه، ٢٠٠٣، ص ١١ - ١٢)

والتفاعل الاجتماعي والتواصل على حد تعبير مختار عبد الجواد (١٩٩٧) بمثابة الوسيلة لكل المكتسبات المادية والمعنوية التي يحققها ذوو الاحتياجات الخاصة. وهم يشاركون في علاقات مع غيرهم وفقاً لحالاتهم لأنهم لا مفر يحتاجون إلى أداة تعينهم على تحقيق التواصل الاجتماعي الفعال، حتى يظفروا بتلك المكاسب ويشبعوا تلك الحاجات. فالطفل يحتاج إلى أن يوضع على أول عتبات أو مدارج التواصل الصحيح الذي يؤهله لممارسة الحياة بأسلوبها الصحيح. (مختار عبد الجواد، ١٩٩٧، ص ٢٣٥)

وقد بين أشرف عبد القادر (١٩٩١) أهمية التفاعل والتواصل غير اللفظي على وجه الخصوص، موضحاً أن التواصل قوة هامة ومسيطرة في تبادل المعاني في السياقات البينشخصية، كما أن تبادل المشاعر والانفعالات يتم بشكل أكثر دقة، وخالية بشكل نسبي من الخداع، والتشويه عن طريق التواصل غير اللفظي بأكثر منه عن طريق التواصل اللفظي، فالإشارات غير اللفظية يمكن استخدامها لتحديد كل من مستوى ثقة الفرد بنفسه ومستوى استجابته، ويعتبر ذلك من الأمور اللازمة لتحقيق التواصل الناجح. واستند أشرف عبد القادر في تأكيد ذلك على قول فرويد: "من كان له عينان ليرى، وأذنان لسمع، فإن بوسع أن يوقن بأنه ما من فإن بقادر على أن يطوى سره؛ فإن صمتت شفتاه ثرثر بأطراف أصابعه." (أشرف عبد القادر، ١٩٩١، ص ٢٧)

لا غرو إذ أن يكون للتدريب على مهارات التفاعل والتواصل الاجتماعي تلك القيمة الفعلية الفعالة. إذ تنقل الطفل من أعماق الشخصية وحاجاتها إلى أفق الحياة الاجتماعية الواسع، ومن الكفاءة الشخصية إلى جودة الحياة. وبات من المؤكد أن الافتقار إلى تلك المهارات يكون بمثابة عقبة كؤود تحوّل حياة الفرد إلى سلسلة من الاضطرابات التي لا تنتهي. وهنا تغدو قيمة وأهمية الدمج الاجتماعي، حين استطلاع آفاقه مغنياً لهؤلاء الأطفال بما تقدمه من خطوات نحو التفاعل والتواصل الفعال.

ويعتبر التواصل اللمسي أول أشكال التواصل، بيدؤه الطفل مع أمه ومع الأشياء المحيطة به. وينمو هذا الشكل من التواصل مع الإنسان ويتحدد من خلال السياق الثقافي الذي يعيش فيه، ويشترك هذا التواصل مع التواصل اللغوي، ويظهر على سبيل المثال في كيفية اللمس، وتحديد أجزاء الجسم الملموسة، كما في المصافحة باليد، والقبلة على أجزاء معينة من الجسم، والعناق وأشكاله. (كريم زكي، ١٩٩١، ص ٢٧).

ويبين محمد أبوحلاوة (٢٠٠١) أنه غالباً ما تظهر لدى الطفل العديد من مهارات التواصل الاجتماعي بعد مرحلة الرضاعة، لاتساع شبكه العلاقات الاجتماعية، ويستخدم اللغة لتنظيم أنشطته اللعب. وبدخول الطفل

المدرسة يستطيع الاستخدام الوظيفي الفعال لمهارات التواصل غير اللفظي، وتتطور لديه بصورة كبيرة مهارات التحدث والاستماع، ويستجيب بصورة أكثر فاعلية للتغذية الراجعة اللفظية مثل الأسئلة، ويقوم بتعديل استجاباته، وكلامه بناءً على حاجات المستمعين. (محمد أبوحلاوة، ٢٠٠١، ص ٩٤)

وتتسع بالفعل دائرة التواصل الاجتماعي للطفل، من جماعات الأقران وزملاءه الجدد في الحضانة والمدرسة والجيران وفي طبقته الاجتماعية، وتنمو الصداقة ويبدأ التنافس ويزداد التعاون نحو هدف واحد كما يتمثل في نشاط اللعب، وقد يظهر العناد والشجار والعدوان.

أما عن مرحلة الطفولة المتأخرة فيبين حامد زهران (١٩٨٨) أنه في هذه المرحلة يزداد تأثير جماعة الرفاق، ويكون التفاعل الاجتماعي مع الأقران علي أشده، ويشوبه التعاون والتنافس والولاء والتماسك. ويستغرق العمل الجماعي والنشاط الاجتماعي معظم وقت الطفل. ويفتخر الطفل بعضويته في جماعه الرفاق، ويسود اللعب الجماعي والمباريات. ولكي يحصل الطفل علي رضا الجماعة وقبولها، نجده يساير معاييرها ويطيع قائدها. ويواكب زيادة تأثير جماعه الرفاق نقص تأثير الوالدين بالتدريج، وبرغم كون الطفل وديعاً في حضرة الضيوف والكبار، إلا أنه يلاحظ نقد الطفل لتصرفات الكبار حتى ليقال إنه ينقد كل شيء وكل فرد، وتضايقه الأوامر والنواهي، ويثور على الروتين. (حامد زهران، ١٩٨٨، ص ٢٧٣)

وتنمو فردية الطفل وشعوره بفردية غيره من الناس، ويزداد الشعور بالمسؤولية والقدرة على الضبط والسلوك. وتتغير الميول وأوجه النشاط الطفلية إلى الاستقلال وحب الخصوصية.

ويتضح التوحد مع الجماعات أو المؤسسات، فيفخر الطفل بفوز فريق مدرسته في مباراة أو مسابقة. وفي مرحلة الطفولة المتأخرة يبتعد كل من الجنسين في صداقته عن الجنس الآخر، ويظل الحال هكذا حتى المراهقة، وتكون التواصلات الاجتماعية بين الجنسين مشوبة بالفظاظة ونقص الاستجابة والمضايقات والخجل والانسحاب، ولكن يلاحظ أن جماعات البنين أكبر عدداً من جماعات البنات. (حامد زهران، ١٩٨٨، ص ٢٧٤)

وإذا كان مسار النمو لهذه المهارات يعتمد على الخصائص الفردية لكل طفل، وعلى البيئة الاجتماعية الأسرية والمدرسية التي يعيش فيها، فإنها خصائص وظروف تختلف بين هؤلاء الأطفال جميعاً، إلا أنه يمكن مراعاة ذلك في إطار التعلم وإثراء الخبرة واكتساب السلوكيات الصحيحة، بما يدفع نحو الاهتمام والتدخل ببرامج تضع هذه الأمور في الحسبان، وتسعي جاهدة لمساعدة هؤلاء الأطفال بصفة عامة، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص.

وهذا ما أكدته مختار عبد الجواد (١٩٩٧) بقوله إن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة هم أحوج ما يكون إلى تفعيل أساليب التواصل لديهم ووفقاً لخصائصهم وباستخدام الأساليب المناسبة بما يحقق رعايتهم وهي: -

أ. وضع الطفل علي عتبات ومدارج التواصل الصحيح والذي يؤهله لممارسه الحياة بأسلوبها الصحيح.
ب. تلافي زيادة الأخطار الناتجة عن إهمالهم وعدم تصحيح المسار لهم. (مختار عبد الجواد، ١٩٩٧، ص ٢٣٥)
ولكي يسترسل أحد مع الطلاب ذوي الاعاقة؛ فإنه يُعَوَّل كثيراً على الرسائل التي تصل منهم، بما يسهم في استمرار وديمومة التواصل بينهم. والفرد إذا كان مفتقداً لواحدةٍ أو أكثر من مهارات التواصل الأربعة (القراءة والتحدث والكتابة والإنصات)، لا يستطيع على المستوى الإستقبالي أن يفهم الرسائل الواردة إليه، كما أنه لا يستطيع على المستوى التعبيري أن يُعبر جيداً عن رسائله للآخرين. وعندئذٍ قد يظهرُ على صفحةٍ وجهه ما يجعل التواصل معه يكف عن التواصل. ومن ثم يشعر ذوو الاعاقة بالنبذ من الأقران، والرفض وعدم التقبل؛ فتزداد محتهم، ويحتاجون إلى مد يد العون لهم.

"والتواصل المثمر هو ذلك الذي يتم بدنياً ومعرفياً ووجدانياً واجتماعياً بدرجة تؤدي إلى الفهم الإمبائي العميق المتبادل بين المتواصلين، وبالشكل الذي يتيح لهم التبادل الجيد للأفكار والمشاعر والاتجاهات." (حمدان فضه، ١٩٩٩، ص ١١) "فالتواصل يجعل الفرد يندمج في الحياة الاجتماعية، مستخدماً منافذ الإدراك والأبعاد الأربعة للتواصل، بما يساعد على التأثير في المجتمع والتأثر به، ولذا يتمكن الفرد من التفاعل مع المجتمع، بل ويتفاعل المجتمع مع الفرد، فيتكون مفهوم الشخصية التي تميز الإنسان عن غيره." (زينب شقير، ٢٠٠١، ص ١١). والتواصل الاجتماعي كما عرّفه محمد أبوحلاوة (٢٠٠١) هو "اكتساب الفرد سلوكيات التفاعل مع الآخرين مثل تحيتهم، وطلب المساعدة منهم عبر التساؤل والاستفسار، والتعبير عن الشكر والامتنان والرد على أسئلتهم، والابتعاد عن الأصوات العالية الجوفاء دون فن الإقناع، وتقديم النفس في تواضع، والابتعاد عن التعصب." (محمد أبوحلاوة، ٢٠٠١، ص ١٠).

ويتواصل الفرد اجتماعياً مع من حوله، مستخدماً فناً أو أكثر من "فنون اللغة التواصلية الأربعة، وهي الاستماع والحديث والقراءة والكتابة، أي أن الشخص الذي يتواصل مع من حوله يكون إما مرسلاً فيتكلم أو يكتب، أو مستقبلاً فيستمع أو يقرأ." (فتح يونس وآخرون، ٢٠٠٤، ص ٩) والتواصل لا يقف عند حد استخدام اللغة فحسب، فثمة "أشكال أخرى تصاحب المنطوق وتدعمه، مثل: التعبير الجسمي Body Expression، والتعبير الصوتي Voice Expression الذي يتمثل في نغمات الصوت التي تسهم في تحديد دلالة الكلمات، وإيقاع النطق وسرعته، والهيئة الجسمية Posture التي يكون عليها المتحدثون، والتجاور أو التقارب Proximity أي المسافة المتعارف عليها الكائنة بين المتكلم والمستمع، والتلامس Touching الذي قد يحدث بين المتخاطبين، ودوره في تعزيز عملية التواصل." (Rogers, 2003, p 103)

فكما يقول هشام الخولى (١٩٩١) إننا عندما "نهدف إلى تحقيق تواصل حقيقي متكامل، يجب أن تأتي الكلمة المنطوقة، فتصادق الإيماءة وتدعمها والعكس". (هشام الخولى، ١٩٩١، ص ٤٢)، وتؤكد ذلك جوليا وود Julia Wood (٢٠٠١) بقولها إن "اللغة تتوافق مع الإيماءات؛ فحال قولنا نعم، يوافق ذلك هز الرأس بمعنى الموافقة. فالتواصل غير اللفظي يجعل الأمر أكثر وضوحاً". (Wood, 2001, 109)

وتؤكد آمال باظة (٢٠٠٣) إلى أن "الاضطرابات النفسية والسلوكية تكثُر لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، نظراً لشيوع اضطرابات التواصل لدى غالبية تلك الفئات، مما يجعلهم في حاجة إلى أساليب تعويضية وبرامج مساعدة لتحقيق التواصل الجيد، ونقل الخبرة إليهم". (آمال باظة، ٢٠٠٣، ص ١١)

ثانياً: واقع الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

من أفضل أدوات رصد واقع الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة تلك الأدوات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وتأخذ برأيهم ووجهة نظرهم. كذلك استهداف أسر الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستمرون بالصحة الاجتماعية لذوي الإعاقة طوال الحياة (قبل برامج التدخل وأثنائها وبعدها). ويأتي بعد ذلك رأي القائمين بالخدمات ومقدمي الرعاية تربوياً ومهنياً، والمهتمين من الباحثين والدارسين والمخترعين والمؤسسات والجامعات وأصحاب العمل. وقد اجتمعت جميعها على أن الهدف الاجتماعي هو أهم أهداف التدخل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والغاية الكبرى والمخرج النهائي لكل عمليات التفاعل والإرشاد والتدريب والتعليم والدمج. لكن الواقع يوضح جلياً ورغم تلك الأهمية وذلك الاجماع عليها فإن اكساب المهارات الاجتماعية وتحقيق الدمج الاجتماعي المتكامل والشامل يأتي في نهاية سلم الاهتمامات والأولويات. وهذه ما أكدته عدة شواهد ميدانية لزيارات مدارس ومعاهد الإعاقة العقلية ومدارس الدمج لأطفال التوحد والشلل الدماغي وفصول الإعاقة السمعية والبصرية إذ يأتي اهتمام المعلمين بالدمج الأكاديمي وتعليم المهارات الأكاديمية في أول سلم الأولويات؛ ولا تأتي المهارات الاجتماعية وسلوكيات التفاعل والتواصل والاندماج الاجتماعي في المهام الوظيفية ذات القيمة اشرافاً وأداءً من المعلمين، وباتت تلك شكوي الاسر وطلاب التدريب الميداني الذي يطالبون بالاهتمام بالمهارات الاستقلالية ومهارات الأمان والمهارات الاجتماعية فيلاحظون اهتماماً مهنيًا بالجوانب الأكاديمية لأطفال التوحد والاعاقات العقلية السمعية والبصرية والحركية وأطفال فرط الحركة وصعوبات التعلم وغيرهم .

ورغم أن الوعي بتلك المهارات الاجتماعية وما تحققه من الدمج الاجتماعي لكل الأطراف الاجتماعيين (ذوي الإعاقة والمشاركين بمحيطهم الاجتماعي) وتأكيد المعلمين عن ذلك بوضوح وبراعة؛ فإن الممارسات الحكومية بالتوصيف الوظيفي ومهام العمل وأدلتها، وتوجهات الاشراف والمتابعة. وهو ما يبدو جلياً في الاهتمام بالخطة التربوية الفردية كأول وأهم ما يقوم به المعلم طوال العام الدراسي. وتؤول برامج التدخل العلاجي وخطط تعديل السلوكي الى المرشد الطلابي والأخصائي الاجتماعي ان وجد.

ثالثاً: متطلبات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

من متطلبات وشروط الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، التنظيم التشريعي والقانوني والتوجهات والغايات في رؤية المملكة العربية السعودية وما تكفله من خدمات وبرامج رعاية، ونقتصر هنا على ما ورد في نظام رعاية المعوقين الصادر بالمرسوم رقم (م/٣٧) وتاريخ ٢٩/٠٣/٢٠٠٢م بشأن التأهيل وتعريفه بأنه "عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والمهنية، وذلك لمساعدة الشخص ذي الإعاقة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية، بهدف تمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه وجعله عضواً منتجاً في المجتمع ما أمكن ذلك."

وفي هذا دليل واضح على أن الغاية الكبرى هي التمكين من التوافق الاجتماعي والحياة الطبيعية. وفي هذا الإطار تأتي كل البرامج والخدمات والأنشطة والفعاليات، وما تقدمه الوزارات والهيئات والجامعات والمؤسسات والجمعيات والقطاعات الحكومية والأهلية والتطوعية. وهذا الإطار التشريعي بالإضافة الى اللوائح التنظيمية للمراكز والمدارس والمعاهد تمثل الإطار الكلي للعمل في الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتصل بكل المجالات وخاصة المجال الاجتماعي وتيسير الدمج الاجتماعي واعتباره أهم ما يتم السعي لاستهدافه وتحقيقه.

وترجمة ذلك بالمهام الوظيفية وفي الاداءات العملية بمثابة أحد أهم متطلبات الدمج الاجتماعي. ويسبق ذلك إزالة الشعور بالوصمة السلبية تجاه الإعاقة والأسر؛ وهو ما يتحقق بالتوعية المجتمعية لكل أفراد المجتمع، ونشر ثقافة التنوع البشري والشمولية والمساواة والتمكين والبعد عن التمييز والتعصب الذي يسبب الوصمة السلبية التي قد تدفع - كما كان - الأسر الى إخفاء الإعاقة والشعور بالخزي لإنجاب طفل معاق خشية مواجهة المجتمع. ينضاف الى تلك المتطلبات تهيئة بيئة المجتمع للوصول الشامل لذوي الإعاقة تقنيا وهندسيا ومجتمعيا لتكون البيئة بمثابة الميسر والمساند. والعامل البشري من الأخصائيين والمعلمين وتأهيلهم واعدادهم ليكون عاملاً إنسانياً ومهنياً ومعيّناً اجتماعياً للأشخاص ذوي الإعاقة واسرهم من متطلبات الدمج الاجتماعي وأهمها. ويعد التخطيط للدمج والاعداد المسبق والتهيئة وتقديم الدعم المناسب والمساند من متطلبات نجاح الدمج الاجتماعي.

ويقصد بتيسير الوصول للمباني ووسائل النقل كما وردت بتصرف في بنود اللائحة التنفيذية للتعليم العالي لذوي الإعاقة بحسب الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة: "تهيئة البيئة المحيطة والمرافق العامة ووسائل النقل الجامعي داخل مؤسسات - المجتمع - من: المباني والمعامل والساحات والملاعب والمتنزهات والطرق والأرصفة والحافلات وغيرها. ولتحقيق إمكانية الوصول فيها يتعين القيام بما يلي: العمل على التخطيط الشامل ومراعاة المعايير الدولية وأفضل الممارسات في برامج الوصول الشامل في تصميم المباني والمرافق العامة ومواقع الخدمات والمكتبة والإسكان التابعة بما يحقق الفرص المتساوية لجميع الطلبة في الاستخدام السهل الآمن لتلك المواقع. وتوفير إجراءات الأمن والسلامة والإنذار (الصوتي والمرئي) بكافة مباني ومواقع الخدمات والمكتبات والإسكان التابعة لها بما يضمن

السلامة لكافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوو الإعاقة وما يحتاجونه من رعاية خاصة في هذا المجال. وإعادة تأهيل المباني والمواقع القائمة في ضوء المواصفات والمعايير العالمية للتصميم الشامل للوصول. والاستفادة من تطبيقات المباني والتقنيات الذكية لخدمة الطلبة ذوي الإعاقة. وإصدار الأدلة التوضيحية التي تعرّف بكيفية الوصول للمباني بما يتناسب مع فئات الإعاقة وخصائصها، كالكتابة بطريقة برايل، وبالخط المكبر لضعاف البصر. وتدريب وتأهيل الطلبة ذوي الإعاقة على مهارات التنقل الآمن للتعامل مع البيئات الجديدة أو تلك التي أجري عليها تعديلات".

وتمكن الطلبة ذوو الإعاقة من الوصول والتواجد في كافة المباني ومواقع الخدمات والمكتبات والإسكان مع الآخرين وعدم تمييزهم أو تصنيفهم بسبب الإعاقة. وتمكين ذوي الإعاقة من الاستعانة بمساعد شخصي يساندتهم أثناء تواجدهم في المواقع المختلفة والعمل على إعداد مواقع الترفيه بتجهيزات تتلاءم مع حاجات كافة الطلبة ذوي الإعاقة، وتكون ميسرة وقابلة لاستعمالهم. وتيسير وصول الطلبة ذوو الإعاقة لوسائل النقل العامة، مع السعي لتكييفها لتلائم أوضاع الطلبة ذوي الإعاقة بما يحقق الراحة والسلامة لهم والحث والمطالبة بتخفيض أجور استخدامها في حال لم تكن مجانية. وتهيئة مواقف ملائمة لوسائل النقل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تكون قريبة من بوابات الدخول وتسمح بالتنقل بحرية، مع وضع ملصقات على السيارات توضح أنها في خدمة ذوي الإعاقة حتى لا تتعرض للمخالفة. وضع لوحات إرشادية توضيحية معدلة تتناسب مع خصائص واحتياجات كل إعاقَة (مثل ترميز اللوحات الإرشادية بطريقة برايل، وتوفير النماذج المجسمة للمباني، والخرائط المسطحة البارزة للطلبة المكفوفين، واللوحات الإرشادية المكتوبة للطلبة الصم) لتمكينهم من تكوين خريطة ذهنية تساعدهم على التحرك والتنقل باستقلالية، مع التأكيد على تفعيل التقنية الحديثة لتحقيق ذلك. وتحديد منبهات صوتية عند مداخل ومخارج المباني، ومسارات وعلامات أرضية داخلية وخارجية في جميع مباني المؤسسات، تسهم في التنقل المستقل للطلبة المكفوفين. والالتزام بتوفير كافة التسهيلات الإنشائية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في جميع المرافق بما في ذلك الأماكن الترفيهية والخدمات العامة والمكتبات. ونشر الوعي حول مفهوم خدمة الوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، وإقامة دورات عملية لهم لحثهم على المحافظة على تلك الخدمات. والعمل على تعريف الطلبة ذوي الإعاقة بحقوقهم وواجباتهم، وتوعيتهم بالطرق والمهارات التي تساعدهم وتعريفهم بحقوقهم العامة بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الحملات التوعوية والأدلة والمنشورات والوسائط التوعوية والمحاضرات والندوات وورش العمل. ونشر تصورات إيجابية عن الطلبة ذوي الإعاقة، والاعتراف بمهارات وكفاءات الطلبة ذوو الإعاقة وقدراتهم الدراسية وإسهاماتهم بالأنشطة الطلابية وطباعة ونشر المطويات والنشرات والمجلات والصحف بطريقة برايل وبالخط المكبر ليتسنى للطلبة ذوي الإعاقة الاطلاع على الخدمات المقدمة لعامة الطلبة، وأخبار المجتمع. وتوظيف وسائل الإعلام الجديد (شبكات التواصل الإلكتروني) لنشر الوعي بالإعاقة وحقوق الطلبة ذوو الإعاقة وطرق التعامل معهم. وإلزام وسائل الإعلام الجامعي أثناء خطاباتها المتعلقة بالإعاقة بالتقيد بالمصطلحات الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتوفير ترجمة بلغة الإشارة في كافة المنابر والمواقع الإلكترونية ونشر ما جاء من

حقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في الاتفاقية الدولية والأنظمة المحلية وإشراك ذوي الإعاقة في الأنشطة التوعوية سواء تلك المتعلقة بالإعاقة أو غيرها، والتي تقام بمؤسسات التعليم العالي وغيرها من الأنشطة العامة." بتصرف: لائحة البنود التنفيذية للتعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة حسب الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: تحديات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

من تحديات وصعوبات ومعوقات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، الوصمة السلبية stigma — تأهيل المعلمين والاختصاصيين والقيادات، اللوائح والأنظمة والتوصيفات الوظيفية، بالإضافة الى صعوبات الدمج الاجتماعي ومعوقاته مشتملة على البنى التحتية ومتطلبات الوصول الشامل وتهيئة بيئة المجتمع التربوية والترفيهية والخدمية لتيسير وتسهيل الدمج الاجتماعي لأفراد المجتمع، بالإضافة الى التحديات الفكرية والاقتصادية والتشريعية والثقافية.

خامساً: الحلول لتمكين وتفعيل الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

من أبرز حلول ومقترحات التمكين والتفعيل للدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، التربية والتعليم والتدريب والتأهيل والاعلام علي كافة التنوع البشري والاختلاف الطبيعي الذي يدعم المساواة والتكامل والاحترام المتبادل والتعاون المستمر، وادراج ذلك التوجه بخطط التنمية المستدامة بشمولية لكافة اطراف وفئات المجتمع وبحسب مراحل النمو مما يعد تدرجاً طبيعياً يبدأ من مراحل الكشف المبكر وبرامج التدخل والإرشاد الاسري والتربوي والمهني وجميعها تصب في التوصل الي حيوية الدمج الاجتماعي ودينامياته ومتغيراته من مؤسسات التعليم الى بيئات التدريب الى ورش العمل الى الإقامة والسكن وصولاً الى العمل والتوظيف والزواج وتكوين الاسر النووية والممتدة في وسط اجتماعي متقبل ومتفاعل إيجابياً في وضع خطط الوقاية والتدخل المبكر وتعظيم دورها أولاً " تقليلاً من الحوادث المرورية وتوفير الفحص الطبي المبكر ما قبل الزواج وتقديم أولوية للإرشاد الوقائي الجيني وصولاً الى التطعيمات والأحماض اللازمة للأمهات والحماية من الاعاقات المتعددة والشديدة والمزدوجة والتوعية المستمرة للأمهات في مراحل الحمل بما يمنع ويقلل من انتشارية الاعاقات ومن ثم الرعاية والخدمات التكاملية " طبياً وصحياً ونفسياً واجتماعياً مهنياً وتربوياً" للأطفال وأسرهم والمحيطين بهم لتوعية مجتمعية من كل الأطراف بما فيهم المهتمين والمسؤولين عن تهيئة المجتمع وتيسير الوصول الشامل به.

وعلى ذلك التوجه الشمولي يمكن ادراج حلول لكل مستوي: وقائي / تربوي / مهني / مجتمعي. بحيث يؤدي كل مستوي ما ويقدمه من حلول الى المستوي التالي وبمرونة تسمح بسهولة الانتقال من والتبديل بين المستويات.

فقد يأتي المستوى المجتمعي في مرحلة ما في أول الاهتمامات والأولويات لتجهيز بنية أساسية للوصول الشامل وتجهيز عمري مناسب اجتماعيا للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بكافة مؤسساته ومكوناته الطبية والتعليمية والترفيهية والتنقل والمعلومات وغيرها من مستلزمات وحلول الدمج الاجتماعي في صورته ومستواه المجتمعي الشمولي" من بنية أساسية الى تعليم وتأهيل الى سكن وإقامة وتوظيف وعمل وزواج وأسرة.

وقد تأتي الأولوية للمستوى الطبي وتوفير الرعاية الوقائية والتدخل الطبي المبكر وتحسين الخدمات الصحية وهكذا تتناغم تلك المستويات وتتكامل معا لتقديم أفضل الحلول لتيسير المد الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الحلول المقترحة لتعظيم التعليم الشامل والدمج الاجتماعي المتكامل: تقديم الندوات والدورات والمؤتمرات وورش العمل لنشر ثقافة التقبل الاجتماعي الإيجابي وآليات الوقاية وبرامج التعليم والتدريب - التوجه الاستراتيجي البحثي والمشاريع والكراسي العلمية التي تستهدف كل متغيرات الموقف الدمجي التواصلي وأطرافه جميعا المباشرين وغير المباشرين من باقي أطراف وفئات المجتمع. - تقديم المسابقات والجوائز وعقد الفعاليات الدورية لاستمرارية الوعي المجتمعي - بناء البنية الأساسية للوصول الشامل واعتمادها كمكون رئيس لخطط التنمية المستدامة - تأهيل وتدريب الكوادر العاملة بالمجال وتقديم المحفزات للوقاية من الانهك النفسي والضغط المهنية - تشجيع التخصص العلمي وتوجيه المسارات الأكاديمية بالجامعات والمؤسسات التعليمية لتقديم خبراء وأخصائيين ومعلمين مؤهلين. - تدريب الأسر على مهارات التقبل والتعامل الإيجابي والريادة في تعظيم الاستثمار للمواقف الحالية والمستقبلية.

من نتائج محور حلول ومقترحات التمكين والتفعيل للدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، إعادة ترتيب المهام الوظيفية للمعلمين والأخصائيين لتأكيد أهمية الدمج الاجتماعي واكساب المهارات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وإبراز أهمية استهدافها بشكل مباشر وضمينا في أنشطة وبرامج التدخل. وإضافة الى الخطة التربوية الفردية يصاغ نموذج اشراف ومتابعة للأداءات الاجتماعية والمهارات السلوكية ضمن كفايات العمل بالتربية الخاصة ونماذجها المعتمدة للتأكيد على وجوب توجيه الاهتمام بالدمج الاجتماعي ومهاراته ومتطلباته، وتحقيق آمال الاسر والأشخاص ذوي الإعاقة فتيانا وفتيات لمستقبل اجتماعي طبيعي. وتوجيه المبادرات والمشاريع البحثية لاستهداف التحقق من الاهتمام بمهارات الدمج الاجتماعي وتحقيق متطلباته.

وفي ضوء العديد من النماذج العالمية للدمج الاجتماعي وحلول التمكين له؛ فإن الادبيات العلمية ونتائج مراجعة تلك النماذج تشير الى أهمية وصف اجرائي وتنفيذي لمهام كل الأطراف الفاعلة وذات الصلة من الاسر وذوي الإعاقة أنفسهم ومقدمي الرعاية وكافة أفراد المجتمع بالإضافة الى البيئة المجتمعية.

وتوصي الدراسة الحالية بالاهتمام البحثي والتشريعي والخدمي لدمج اجتماعي لذوي الإعاقة وشوهم وتمكينهم من الحياة الطبيعية والتوافق الاجتماعي. واستمرارية البحث والدراسة الميدانية المبنية على الشواهد والأدلة والبراهين في تيسير وتسهيل سبل الدمج الاجتماعي وتوفير متطلباته والتغلب على معوقاته وصعوباته، والابتكارية والابداع في كفالة الحلول المجتمعية وصولا الى حياة طبيعية كل تنوعات أفراد المجتمع.

المصادر والمراجع:

- ١- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٢- نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية.
- ٣- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية
- ٤- لائحة البنود التنفيذية لمعايير الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- ٥- أشرف أحمد عبد القادر (١٩٩١): تأثير التواصل غير اللفظي للمعلم - كما يدركه التلاميذ - على تحصيلهم الدراسي: دراسة مقارنة بين المعلمين المؤهلين تربوياً وغير المؤهلين تربوياً. مجلة كلية التربية بينها، أكتوبر، ص ٢٦١ - ٢٨٨.
- ٦- آمال عبد السميع أباطة (٢٠٠٣): اضطرابات التواصل وعلاجها. الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ٧- حامد زهران (١٩٨٨): علم النفس الاجتماعي. الطبعة "٥"، عالم الكتب، القاهرة.
- ٨- حسن شحاتة وحامد عمار وزينب النجار (٢٠٠٣): معجم المصطلحات التربوية والنفسية. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ٩- حمدان محمود فضة (١٩٩٩): كفاية التواصل المُدرّك لدى طلاب الجامعة وعلاقتها بمستوى نمو الأنا لديهم. مجلة كلية التربية بينها، المجلد "١٠"، العدد "٣٩"، ص ٢٦١ - ٣٢٨.
- ١٠- حمدان محمود فضة (٢٠٠٢): الأحكام السببية لدى طلاب الجامعة على متصل السلوك الاجتماعي. بحث مقبول النشر، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس.
- ١١- زينب شقير (٢٠٠١): اضطرابات اللغة والتواصل، الطبعة "٢". النهضة المصرية، القاهرة.
- ١٢- ساميه عباس القطان (١٩٨٧): دراسة لتأثير التواصل غير اللفظي للمدرس على إدراك الطلاب لكفاءته، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد "٢"، ص ٢٣-٣٤.
- ١٣- طريف شوقي (٢٠٠٤): المهارات الاجتماعية والاتصالية. دراسات وبحوث نفسية. دار غريب، القاهرة.
- ١٤- _____ (١٩٩٨): توكيد الذات، مدخل لتنمية الكفاءة الشخصية. دار غريب، القاهرة.
- ١٥- عبد الخالق نجم وعلى مهدي (٢٠٠٢): أثر البعد الاجتماعي في التقارب وصيغ التلامس لدى طلبة الجامعة، دراسة شبه تجريبية في الاتصال غير اللفظي. مجلة علم النفس، العدد "٦٣"، السنة "١٦"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٩٨ - ١٢٣.
- ١٦- عبد الرحمن سيد سليمان (١٩٩١): سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة. الجزء "١". مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- ١٧- علاء كفاي (١٩٩٩): الأسرّة علاج التفاعلات الأسرية ١- التشخيص. مجلة علم النفس. العدد "٥٠"، السنة "١٣"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢٠ - ٤٠.
- ١٨- فاروق الروسان (١٩٩٦): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، مقدمة في التربية الخاصة. الطبعة "٢". دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- ١٩- فرج عبد القادر وشاكر قنديل وحسين عبد القادر ومصطفى كامل (١٩٩٣): موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. دار سعاد الصباح، الكويت.
- ٢٠- كمال دسوقي (١٩٨٨): ذخيرة علوم النفس. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- ٢١- لورانس شابيروا (٢٠٠٢): كيف تنشئ طفلاً يتمتع بذكاء عاطفي، دليل الآباء للذكاء العاطفي. مكتبة جريير ومكتبة الأفق بالقاهرة.
- ٢٢- محمد السعيد أبو حلاوة (٢٠٠١): فعالية برنامج إرشادي مقترح لتنمية بعض مهارات التواصل الاجتماعي لدى الأطفال المعاقين عقلياً. رسالة ماجستير، كلية التربية بدمهور، جامعة الإسكندرية.
- ٢٣- مختار عبد الجواد السيد (١٩٩٨): التواصل والتخاطب المبكر وتنميته لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال الإرشادي النطقي. المؤتمر القومي السابع لاتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، القاهرة، المجلد "٢" ص ٢٣٤ - ٢٤٩.
- ٢٤- هشام عبد الرحمن الخولي (١٩٩١): تأثير اتجاه المعالج في تحسن حالات هستيرية أثناء المقابلة الإكلينيكية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

- 25- **Greaheart and Weishahn (1984):** The Exception Student in The Regular Classroom. Third Edition, Toronto: Times mirror Mosby College publishing.
- 26- **Margalit, M. (1989):** A cadmic Competence and Social Adjustment of boy with Learning Disabilits and Boys with Behavior Disorders. journal of Learning Disabilities, Vol. 22 (1), P.P 41 – 45.
- 27- **Rogers, W. (2003):** Social psychology. London: Mc Graw-Hill House.
- 28- **Shea and Bauer (1997):** An Introduction to Special Education Asocial Systems Perspective. Second Edition, London: Brown-Benchmark.
- 29- **Westwood, P. (1997):** Commonsense Method for Children with Special Needs. Third Edition, London: Routledge.
- 30- **Wood, J. (1982):** Human Communication. New York: College publishing.
- 31- **Wood, J. (2001):** Communication Mosaics, An Introduction to the Field of Communication. Second Edition, New York: Wadsworth, Thomson Learning.